

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 15 فبراير 2014 (السنة العشرون - العدد 5328)

والأفضل
20
Distinction





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - الاقتصاد العالمي أمام حقائق جديدة

الإمارات اليوم

03 - من رضا المواطنين إلى إسعادهم

تقارير وتحليلات

04 - من يدعم الإرهاب في لبنان؟

05 - تساؤلات حول أسباب إخفاء نص الاتفاق النووي الإيراني المصنّف كوثيقة «غير سرية»

06 - دراسات: آثار صحية خطيرة ناجمة عن استخراج الغاز الصخري

شؤون اقتصادية

07 - الصين.. مخطط لإنشاء أطول نفق تحت البحر

الصفحة الأخيرة

08 - من إصدارات المركز: توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط.. سياسات ومصالح



الاقتصاد العالمي أمام حقائق جديدة

منذ فترة وجيزة، لم يكن أحدٌ يتوقع أن تمثل الأسواق الناشئة يوماً ما مصدرًا للتهديد بالنسبة إلى التعافي الاقتصادي العالمي، فطالما تم التعويل عليها لكي تكون هي الرافعة والمحركة للنمو، وبالتالي قيادة ذلك التعافي خلال السنوات المقبلة، لكن ما شهدته خلال الشهور الأخيرة، من تراجع واسع في قيم عملاتها المحلية، وارتفاع معدلات التضخم فيها، وانسحاب سريع لرؤوس الأموال الأجنبية منها، وتراجع فوائضها التجارية، أو تحول تلك الفوائض إلى عجوزات صافية، وتباطؤ في معدلات نموها الاقتصادي، كان بمنزلة إشارة تنبيه لفتت الانتباه إلى عوامل ضعف وتهديدات قد تكون كامنة في الأسواق الناشئة، وقد يكون لها صداها على الأداء الاقتصادي العالمي خلال الفترات المقبلة.

وبعد أن اختتمت معظم عملات الأسواق الناشئة العام الماضي بانخفاضات كبيرة، وصلت إلى مداها في اقتصادات مثل الاقتصاد الهندي، الذي فقدت عملته «الروبية» نحو 11% من قيمتها، ووصل انخفاضها في بعض الفترات من ذلك العام إلى 40%، فإن بداية العام الجاري بدورها لم تحمل أنباء إيجابية بالنسبة إلى تلك الأسواق، وكانت بداية قائمة للعديد منها، فمنذ بداية العام تراجعت العملة الكورية الجنوبية «الوون» بنحو 3%، وتراجع «الروبل» الروسي بنحو 5.5%، وفقدت الليرة التركية نحو 7% من قيمتها، ولم يختلف الوضع كثيراً في باقي الاقتصادات، ووصل التراجع إلى مداها في الأرجنتين، التي فقدت عملتها المحلية «البيزو» نحو 19%، ولم تشذ عن القاعدة سوى الصين، صاحبة أكبر اقتصاد ناشئ في العالم، فهي السوق الناشئة الوحيدة التي ارتفعت قيمة عملتها «اليوان» خلال الفترة المنقضية من العام.

مجيئها بعد سنوات طويلة من النمو السريع، فإن التطورات الأخيرة وغير الإيجابية في الأسواق الناشئة، تلفت الانتباه إلى عدد من الحقائق المتعلقة بأوضاعها الاقتصادية الهشة، التي يجب أخذها بعين الاعتبار؛ لتجنب التهديدات التي يمكن أن تنشأ عنها فيما بعد، الحقيقة الأولى منها، تشير إلى أن هذه الاقتصادات تعاني الآن نوعاً من الاختلال الهيكلي، وأن النمو السريع الذي عايشته خلال الأعوام الماضية تركز في قطاعات بعينها على حساب قطاعات أخرى، وبرغم أن من هذه الاقتصادات ما شهد طفرة صناعية كبيرة كما حدث في دول مثل الصين وكوريا الجنوبية، فإن اقتصادات أخرى تركزت الطفرة التي شهدتها في قطاعات، مثل تصدير المواد الأولية ومدخلات الإنتاج، وقد تكون دول مثل الأرجنتين ودول أوروبا الشرقية مثلاً على ذلك.

الحقيقة الثانية، أنه بقدر ما نمت الاقتصادات الناشئة في السنوات السابقة، وبقدر ما تمتلك من إمكانات تؤهلها للمزيد من النمو في المستقبل، في ظل نموها السكاني وتوسع أسواقها المحلية، لكنها تظل بحاجة إلى الاقتصادات المتقدمة لتوليد الطلب على منتجاتها، الذي ظل أحد محركات نموها في الماضي، والتي كان انسحاب رؤوس الأموال المنتمة إليها أيضاً سبباً رئيسياً للمخاطر التي تكتنفها الآن. الحقيقة الثالثة، لا تتعلق بالأسواق الناشئة في حد ذاتها، بقدر ما تتعلق بأن تعاون الدول والحكومات حول العالم وعملها الجماعي خلال السنوات الماضية لم يرتق إلى مستوى الأزمة المالية العالمية وتهديداتها، حيث لم تتجح الحكومات في تغليب النزعة التعاونية على نزعتها الفردية، وهو ما يثير التساؤلات بشأن ما سيكون عليه مستقبل النظام الاقتصادي العالمي، ومدى فاعلية المؤسسات الاقتصادية الدولية فيه، في حال حدوث أزمات جديدة أو موجات جديدة للأزمة الحالية.

من رضا المواطنين إلى إسعادهم

الشفافية والمساءلة أداتان فعالتان في يد الحكومات الرشيدة، الساعية إلى تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، فهما تمكنان هذه الحكومات من توجيه مواردها إلى الجهات السليمة، وضبط تصرفات مؤسساتها من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، ومنع أي مخالفات أو استغلال غير منضبط لتلك الموارد من قبل المسؤولين الحكوميين على اختلاف مستوياتهم وأدوارهم، ليس هذا فحسب، بل إن هاتين الأداتين تمكنان الحكومات، من متابعة تصرفات المؤسسات الخاصة، ومراجعة مدى التزامها بأهداف التنمية وغاياتها، وخصوصاً فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية والبيئية السلبية التي يمكن أن تترتب على أنشطتهم الاقتصادية. وقد أثبتت التجارب العملية والتاريخية أنه لم توجد دولة في العالم استطاعت أن تحقق التنمية على أراضيها من دون أن تراعي أن تتضمن خططها التنموية آليات للتنفيذ، تمكنها من مساءلة المؤسسات والمسؤولين الحكوميين بشفافية، والتأكد من مدى التزامهم بأهداف تلك الخطط من حين إلى آخر، لضمان عدم ابتعادهم عن تلك الأهداف أو استغلال موارد الدولة، التي هي ملك للمواطنين، بشكل غير مشروع.

وفي إطار سعي دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إحداث تنمية شاملة على أراضيها وضمان استدامة هذه التنمية، وتلبية تطلعات مواطنيها ونيل رضاهم وثقتهم، عبر التفاعل الآني والكفاء مع تلك التطلعات، فقد أكد سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة، رئيس المجلس الوزاري للخدمات، خلال مشاركته في فعاليات «القمة الحكومية» الثانية التي عُقدت في مدينة دبي خلال الأيام الأخيرة، أن الدولة الآن بصدد «إعداد معايير لمحااسبة الوزراء، ولقياس مدى تفاعلهم مع الجمهور، والنزول إليهم ومناقشة الناس بشكل مباشر». وبرغم أن هذا التصريح ليس هو الوحيد الذي أدلى به سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، الذي تحدث عن العديد من المشروعات التنموية والطموحات المستقبلية التي يقوم بها المجلس الوزاري للخدمات الذي يرأسه، لكن الأمر في الحقيقة، هو أن حديثه عن وضع معايير محاسبة الوزراء، يحمل العديد من الدلالات، وخصوصاً أنه يأتي في مرحلة ذات أهمية كبيرة في المسيرة التنموية لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي تمكنت من خلال عملها وجهدها الحثيث، على مدار عقود طويلة، من أن تصل إلى مستوى جيد من التنمية والازدهار، وتظهر المؤشرات الصادرة عن المؤسسات الدولية أن مواطنيها الآن هم من أكثر شعوب العالم رضاً بواقعهم المعيشي، ولكن يبدو أن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لا تكتفي بهذا الإنجاز فقط، بل إنها عازمة على تحقيق المزيد في المستقبل. ومن خلال ما تتبناه الدولة من آليات ومبادرات جديدة، ومن بينها معايير محاسبة الوزراء، فهي تنتقل من مرحلة «رضا المواطنين» إلى مرحلة «إسعاد المواطنين»، وهو طموح أعلن عنه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، على هامش مشاركته في فعاليات الجلسة الافتتاحية للقمة ذاتها، فمن شأن تلك المعايير أن تقيس مدى التزام، لا الوزراء فحسب، ولكن جميع المسؤولين في الدولة، بالتواصل المباشر والمستمر مع المواطنين، والتفاعل الإيجابي مع تطلعاتهم، والذي ينقل العلاقة بين الحكومة والمواطنين إلى مرحلة جديدة، تصبح فيها نموذجاً للعلاقات الأكثر إيجابية وفاعلية بين الحكومات والشعوب في العالم.

من يدعم الإرهاب في لبنان؟

سقوط نعيم عباس، القيادي في منظمة «كتائب عبدالله عزام» في قبضة الجيش اللبناني لم يؤد فقط إلى إنقاذ عشرات الأرواح التي كانت سياراته المفخخة ستزهقها، بل من المرجح أن اعتقاله سيتمخض عنه العثور على حلول لألغاز أمنية كبيرة تتصل بالإرهاب الذي يعصف بلبنان والمنطقة العربية.



المستقبل»، واللواء فرانسوا الحاج في عام 2007، الذي كان مقرباً من التيار نفسه، كما يُعتقد أنه لعب دوراً أساسياً في اغتيال بيار الجميل، نجل الرئيس الأسبق أمين الجميل، الوزير والنائب الكتائبي.

هكذا كان عباس، ومنظّمته، وربما بعض شركائهم من الآخرين، يوجهون الضربات لطرفي الصراع الرئيسي في لبنان: حركة 14 آذار بأقطابها «تيار المستقبل» و«الكتائب» و«القوات اللبنانية» من جهة، وحركة 8 آذار التي تضم «حزب الله» و«حركة أمل» في الجهة الأخرى؛ وذلك لتأجيج الأوضاع في لبنان.

الأطراف التي قدمت الدعم لنعيم عباس كثيرة على الأرجح، ويصعب التنبؤ بها، لكن سيرته تشير إلى أنه بدأ حياته «العسكرية» في منظمة فتح قبل انتقاله إلى «حركة الجهاد الإسلامي»، والتحق في فترة تالية بتنظيم «فتح الإسلام» الذي قاده شاعر العبسي، واتهمته دمشق بدعمه بشكل غير مباشر، كما أنه كان «معجباً» بـ«حزب الله» حسبما ذكرت صحيفة «الأخبار» اللبنانية التي اتهمته بالتحول لاحقاً «إلى عدو لدود» للحزب، فهل لـ«القاعدة»، مصلحة في إبقاء لبنان ساحة للصراعات المذهبية والسياسية، أم أنها تقدم «خدمة» لجهات ممولة يؤمل أن تكشف التحقيقات مع عباس عن بعضها؟

بعدها كادت المفخخات والهجمات الانتحارية الإرهابية تصبح فصلاً ثابتاً في حياة لبنان وأبنائه، تماماً كما هي الحال مع العراق والعراقيين، تلقى الإرهاب المنظم الذي يستهدف الأبرياء في البلد الصغير وخارجه، صفة قوية باعتقال الفلسطيني المدعو نعيم عباس، الذي وصفته صحيفة «النهار» بالكنز الثمين، ولاسيما أنه من قياديين الصف الأول لمنظمة «كتائب عبدالله عزام»، التي تنتمي إلى تنظيم «القاعدة»، وقد كان مقرباً من زعيم المنظمة، الراحل السعودي ماجد الماجد، أو ربما ذراعاً اليمنى لما يتصف به من دهاء وخبرة.

وبعيداً عن اعترافاته حول السيارات المفخخة التي انفجرت سلفاً أو كان مخططاً انفجارها في لبنان، والذي أدلى بمعلومات خطيرة أفضت إلى ضبطها، وضبط عدد من الصواريخ المعدة للانطلاق باتجاه أهداف في الضاحية الجنوبية من بيروت، معقل «حزب الله» وأبناء الطائفة الشيعية، فالمتوقع أن تكشف التحقيقات مع نعيم عباس عن طبيعة المنظمة التي ينتمي إليها، التي أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم الانتحاري المزدوج ضد السفارة الإيرانية في بيروت قبل فترة وجيزة، وعن تحالفاتها ومصادر تمويلها وكيفية تجنيد انتحارييها وغيرها من المعلومات، ما قد يسهم في تصدي لبنان للإرهاب بفعالية أكبر.

غير أن المهم للغاية في تداعيات القبض على نعيم عباس، هو الوقوف على أسرار التفجيرات الأخيرة في لبنان بجهات خارجية ومحلية، تبدو خيوطها متشابكة ومعقدة وفيها الكثير من التناقض الذي يصعب فهمه، فعباس كان الرأس المدبر الذي أشرف على تخطيط وتنفيذ هجمات انتحارية عدة ضد الضاحية الجنوبية في بيروت في الأشهر القليلة الماضية، وهو أيضاً متهم رئيسي في جرائم اغتيال وليد عيدو، النائب عن «تيار

تساؤلات حول أسباب إخفاء نص الاتفاق النووي الإيراني المصنّف كوثيقة «غير سرية»

كتب آدم كريدو في مقال له على موقع صحيفة «ذا واشنطن فري بيكون»، وهو من كبار كتّابها، أن البيت الأبيض يُجبر أعضاء الكونغرس وموظفيه الذين بحوزتهم تصاريح أمنية رفيعة المستوى، على الخضوع لإجراءات أمنية مشددة من أجل السماح لهم بالاطلاع على نص الاتفاق النووي الإيراني الأخير، الذي تم توقيعه بين مجموعة الدول الكبرى «1+5» من ناحية وإيران من ناحية أخرى، ولا يُسمح للجمهور الأمريكي بالاطلاع عليه، وهو محفوظ في مكان مؤمن للغاية، على الرغم من أن نص الاتفاق مصنّف كوثيقة «غير سرية».



المكان، ويشير الكاتب إلى أن هذا النوع من التعامل يقتصر عادة على المعلومات السرية للغاية. ويشير الكاتب إلى أن مصدرًا رفيع المستوى في الكونغرس وصف تلك العملية الأمنية المعقدة التي يجب أن يمر بها كل من يرغب في الاطلاع على وثيقة الاتفاق، بأنها تهدف إلى تمكين الإدارة الأمريكية من تتبّع من يطلعون على الوثيقة وضمان عدم خروج أي من تفاصيلها إلى العلن، ومن ثم يقول الكاتب إن هذه العملية المعقدة أثارت إحباط أعضاء الكونغرس وموظفيه على حدّ سواء، حتى إن أحد المساعدين في الكونغرس قال إن «كل هذا يتم من أجل وثيقة مصنّفة بأنها «غير سرية» إنه جنون تام، والناس محقون في تساؤلهم عن السبب وراء الحراسة المشددة المفروضة على وثيقة الاتفاق الذي يشيد به الرئيس أوباما باعتباره حدثًا مهمًا». وفي النهاية يضيف الكاتب بأن المفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي مع إيران سوف تُستأنف الأسبوع الثالث من شهر فبراير الجاري؛ أي خلال أيام معدودة.

يقول الكاتب إن الكونغرس الأمريكي وغيره من المؤسسات الأمريكية وجهت انتقادات عديدة إلى البيت الأبيض، خلال الفترة الماضية؛ لرفضه نشر نص الاتفاق النووي مع إيران، الذي يقضي بتخلي الأخيرة عن أجزاء من برنامجها النووي، مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليها، بما يعود عليها بمليارات الدولارات، من خلال الإفراج التدريجي عن أموالها المجمدة في الخارج، إلى جانب ما يمكن أن يتدفق عليها من استثمارات أجنبية مع تحسن علاقتها مع الغرب، ويقول الكاتب إن التفاصيل الدقيقة للاتفاق والطريقة والإجراءات المتبعة من قبل الإدارة الأمريكية للسماح بالاطلاع عليه ضابطة للغاية، وتثير الريبة، فبرغم أن جميع أعضاء الكونغرس لديهم تصريح للاطلاع على نص الاتفاق، فإن ذلك لا يسمح بالاطلاع عليه إلا لمن يحمل تصريحاً بمستوى «سري» أو تصريحاً أعلى، وعلى جميع من يرغبون في الاطلاع على نص الاتفاق - بمن فيهم أعضاء الكونغرس وموظفوه - أن يذهبوا إلى مكتب في مبنى الكونغرس مؤمن للغاية، يُحتفظ فيه بالوثيقة، وأن يخضعوا لإجراءات أمنية متعددة، فعند الوصول إلى مكتب الأمن يجب إيداع جميع أجهزة الاتصالات خارج المنشأة قبل الدخول عبر الباب، وبمجرد دخول المكتب، ينبغي للشخص أن يعرّف نفسه وأن يُبرز بطاقة الهوية ويوقع على وثيقة تحتوي على اسمه ومنصبه وتاريخ الاطلاع على نص الاتفاق ووقته، وبعد اكتمال عملية التدقيق الأمني الأولية، يُعطى الشخص نسخة من نص الاتفاق يمكنه أخذها إلى غرفة سرية للقراءة، لكن لا يُسمح له بتصوير الوثيقة أو التقاط صور فوتوغرافية لها، وبعد الاطلاع عليها يجب أن يُعيدها قبل أن يغادر

دراسات: آثار صحية خطيرة ناجمة عن استخراج الغاز الصخري

أشارت الكاتبة نورا كبلان بريكر في مقالها في مجلة «ذا نيو ريببلك» إلى أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما امتدح في خطابه حول حال الاتحاد عملية استخراج الغاز الطبيعي من الصخور الزيتية، واصفاً إياها بأنها «جسر الوقود» الذي يعزز الاقتصاد بأقل نسبة ممكنة من الكربون الملوثة الذي أدى إلى التغيرات المناخية. وتعهد أوباما بالشروع في عمليات الاستخراج، وبمساعدة رجال الأعمال على الاستثمار في هذا المجال، لكن دراستين تم نشرهما هذا الشتاء عززتا من المخاوف بشأن المخاطر الحقيقية الناجمة عن عمليات الاستخراج، والتكسير الهيدروليكي للصخور، وخاصة على الأجنة.

مثيرة للقلق، وأوردت الكاتبة ما ذكره مارك وايت هاوس في مقاله في مجلة «بلومبيرغ فيو» الشهر الماضي عن تلك الدراسة، التي كشفت أن الاقتراب من مناطق التكسير يزيد من احتمالات نقص الوزن لدى حديثي الولادة، بنسب تزيد على النصف مقارنة بالمناطق الأخرى؛ أي من نسبة 5.6% إلى 9%، ولاحظت الدراسة أن تلوث الهواء في تلك المناطق مرتبط بعمليات تكسير الصخور الزيتية.

وأشارت الكاتبة إلى تعليق خبير الصحة العامة في «مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية» بوتكن إلمان على الدراستين السابقتين، حيث ربط بين النسب العالية



من الكيماويات والغازات المنبعثة من عمليات استخراج الغاز الطبيعي من الصخور، مثل أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين والبنزين والتشوهات لدى المواليد. وفي النهاية أوضحت الكاتبة، أن الشركات والجماعات المؤيدة لعمليات استخراج الغاز الطبيعي في ولاية كولورادو، وقنواتهم الإعلامية مثل صحيفة «ذا ديلي كولر» رفضت نتائج الدراسة. ومن جانبه شكك لاري ووك، الضابط التنفيذي في «دائرة الصحة والبيئة» في كولورادو، بنتائج الدراسة الأخيرة وقال «هناك الكثير من العوامل التي تؤدي إلى التشوهات الخلقية لدى المواليد، لكن الجميع يتجاهلها»، وتنتهي الكاتبة إلى القول بأنه في ضوء ظهور مثل هذه الدراسات، فإنه من الصعب علينا تجاهل التحذيرات التي تقدمها بشأن عمليات استخراج الغاز الطبيعي من الصخور الزيتية.

أُجريت الدراسة الأولى في ولاية كولورادو، حيث سعت بعض مدن الولاية إلى وقف عمليات تكسير الصخور الزيتية، وقد ساعد علماء الصحة العامة في «جامعة براون» و«كلية كولورادو للصحة العامة» في تأخير تلك الصناعة، حيث كشفت الدراسة عن علاقة قوية بين قرب آبار التكسير والتشوهات الخلقية في القلب لدى الأجنة والأطفال حديثي الولادة، وأشارت الدراسة إلى أن المواليد في المناطق التي تحوي 125 بئراً ضمن الميل المربع الواحد معرضون للإصابة بالتشوهات الخلقية في القلب بنسبة 30% أكثر من المواليد في المناطق التي يصل نصف قطرها

إلى عشرة أميال، لكنها تحوي العدد نفسه من الآبار، كما كشفت الدراسة بعض الدلائل على أن آبار الغازات الناتجة عن عملية تكسير الصخور تزيد من حالات الإصابة بالتشوهات العصبية في حال ارتفاع مستويات التعرض للملوثات الناتجة عنها، لكن في الوقت ذاته لم تجد الدراسة أي علاقة بين تشققات الفم، أو قلة الوزن لدى حديثي الولادة أو حالات الولادات المبكرة ومناطق التكسير.

وذكرت الكاتبة أن الدراسة الثانية أُجريت في ولاية بنسلفانيا، الغنية بمخزون الغاز الطبيعي من النوع نفسه، وقررت الدراسة بمشاركة باحثين من جامعة «برينستون» ومعهد «ماساتشوستس للتكنولوجيا»، وقد تم عرضها في يناير الماضي، وبرغم أن نتائج الدراسة كانت مختلفة بعض الشيء عن نتائج الدراسة الأولى، فإنها كانت أيضاً



الصين.. مخطط لإنشاء أطول نفق تحت البحر

القياسي الآن، الذي يربط بين جزيرتي هونشو و هوكايدو اليابانيتين. يشار إلى أن أطول نفق تحت البحر الآن هو نفق سيكان الياباني الذي يبلغ طوله 54 كيلومتراً وبدأ تشغيله عام 1988، واستغرق إنشاء هذا النفق عقدين، وفق ما ذكرت



يسعى مهندسون صينيون إلى تقديم مخطط للحكومة بحلول أبريل المقبل لإنشاء أطول نفق تحت البحر في العالم، يصل طوله إلى 123 كيلومتراً. وذكرت صحيفة «تشانينا ديلي»، أمس الجمعة، أنه في حال الموافقة على المشروع فسيبدأ

العمل فيه عام 2015 أو 2016، لافتة النظر إلى أن عملية البناء ستكتمل بحلول عام 2026. وأوضح خبير الأنفاق والسكك الحديدية في الأكاديمية الصينية للهندسة، وانغ مينغشو، أن التكلفة التقديرية للنفق تبلغ 220 مليار يوان (36.3 مليار دولار). ونقلت الصحيفة عن مهندس يعمل في المشروع قوله إن النفق الذي سيكون طوله 123 كيلومتراً هو أطول مرتين من النفق صاحب الرقم

وكالة «رويترز». وقالت صحيفة «تشانينا ديلي» إن النفق سيمتد من مدينة داليان في إقليم لياونينغ شمال شرق الصين إلى مدينة يانتاي في إقليم شاندونغ الشرقي، وهو ما يختصر مدة السفر إلى 40 دقيقة. وأعلنت الصين خطأً في عام 1994 لبناء النفق بتكلفة 10 مليارات دولار على أن يكتمل البناء قبل عام 2010، لكن بعد مرور 20 عاماً مازال المشروع في مرحلة التخطيط.

لبنان وقبرص يستكشفان سبل تعزيز الروابط المالية



قال منظّمون للقطاع المصرفي من قبرص ولبنان يوم الجمعة إنهم سيستكشفون سبل تعزيز الروابط المالية بين البلدين بما في ذلك تمويل التجارة.

وقال مصرفيون من البلدين إن البنوك اللبنانية في وضع يمكنها من التوسع في قبرص التي تعاني أزمة سيولة منذ أن أدت خطة دولية للإنقاذ المالي في مارس 2013 إلى إغلاق بنك رئيسي وفرضت خسائر على كبار المودعين في بنك آخر. وفي قبرص فروع لتسعة بنوك لبنانية وأربعة بنوك أخرى تابعة وهو ما يشكل أكبر تجمع وطني للمصارف في الجزيرة الواقعة في شرق البحر المتوسط. وقال رياض سلامة محافظ مصرف لبنان المركزي «لبنان له روابط تاريخية مع قبرص ورجال الأعمال اللبنانيون لهم وجود ومكاتب هنا». وقال بانيكوس ديميترياديس محافظ البنك المركزي القبرصي إن قبرص يمكن أن تستفيد من الروابط الوثيقة بين البلدين.

ارتفاع تكلفة المعيشة في السعودية بنسبة 2.9 في المائة خلال يناير الماضي



ارتفع مؤشر الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة في المملكة العربية السعودية في شهر يناير الماضي بنسبة 2.9 في المائة مقارنة

بالشهر نفسه من عام 2012 بسبب الارتفاع الذي شهدته تسعة أقسام من الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي لتكلفة المعيشة في مؤشرات القياسية. وقال تقرير لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية اليوم إن ارتفاع الرقم القياسي جاء بسبب زيادة أقسام تآثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها بنسبة 6.7 في المائة وقسم التبغ بنسبة 6 في المائة وقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 5 في المائة وقسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 3.7 في المائة وقسم التعليم بنسبة 3.7 في المائة وقسم الصحة بنسبة 3.5 في المائة وقسم الترويج والثقافة بنسبة 3.4 في المائة وقسم المطاعم والفنادق 2.7 في المائة بالإضافة إلى قسم الاتصالات بنسبة 0.5 في المائة.

توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط.. سياسات ومصالح

من إصدارات المركز



تأليف: فؤاد كيمين
تاريخ النشر: 2014

العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما بوتيرة سريعة. ومع انطلاق الانتفاضات العربية عادت العلاقات التركية-الإيرانية إلى الافتراق، وخاصة عند الملف السوري. وقد أظهرت هذه المحطة عمق التباين في السياسة الخارجية بين كل من الدولتين، وخاصة حيال التعامل مع قضايا المحيط، وحيال الدور الإقليمي الذي تطمح إليه كل منهما.

فتركيًا، في عهد حزب العدالة والتنمية، انطلقت من رؤية «صفر مشكلات» التي رسمها وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو. وهي رؤية تقوم من جهة على علاقة بدول الجوار تخلو من المشكلات وترتبط دائماً بالقيم والمبادئ الأخلاقية والتوازن بين الأمن والحرية، وتقوم من جهة

في المحاضرة رقم 168 ضمن سلسلة محاضرات الإمارات التي ينظمها «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، تحدث فؤاد كيمين عن توجهات كل من تركيا وإيران في الوقت الراهن، وتناول العلاقة بينهما في العقود الماضية، والتي تأرجحت وفقاً له بين التقارب والتباعد، بسبب الاختلاف بينهما في نموذج الحكم وفي التوجهات الخارجية، وفي خضم ما أدت إليه انتفاضات «الربيع العربي» من تعميق للخلاف بين إيران وتركيا، وخاصة مع انتقال رياح الانتفاضات إلى سوريا، حيث وقفت تركيا إلى جانب المعارضة السورية على حين وقفت إيران إلى جانب النظام، فقد تطرق المحاضر إلى العديد من القضايا المتعلقة بالدولتين، وتوجهات الأنظمة الحاكمة فيهما.

وعالج المحاضر إشكالية العلاقة بين إيران وتركيا، في ضوء نموذجي حكم مغايرين وتوجهات خارجية مختلفة جعلت العلاقة بينهما في العقود الماضية تتأرجح بين التقارب والتباعد، وترهن أي تحسن في هذه العلاقة في المستقبل بكثير من التحديات. وشدد على دور الانتفاضات العربية في تعميق الخلاف بين الدولتين اللتين تعاملت كل منهما مع تلك الانتفاضات وفق مقاربة مغايرة، وخاصة مع انتقال رياح الانتفاضات إلى سوريا، حيث وقفت تركيا إلى جانب المعارضة السورية على حين وقفت إيران إلى جانب النظام.

وتبدأ الدراسة برصد العلاقات التركية - الإيرانية منذ بداية الثمانينيات، حين حكمت العلاقة بين البلدين اختلافات أيديولوجية بين نظام علماني يحكم تركيا، مقابل ثورة إسلامية وصلت لتوها إلى السلطة في إيران. لكن تلك الاختلافات، ما لبثت أن تحولت إلى مخاوف أمنية متبادلة بين البلدين على مدى عقدين؛ إلى أن وصل حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي إلى السلطة في تركيا عام 2002، فانعكس ذلك تحسناً في

قاعدة الملف السوري تحديداً، يتخذ مسار العلاقة بين البلدين منحى شائكاً ما لم تتخلَّ إيران عن مصالحها الذاتية. لكن في المقابل، ما زاد من حدة هذا التوتر قبول انضمام تركيا إلى برنامج الدرع الصاروخية، وسماعها لحلف شمال الأطلسي (الناتو) بإقامة نظام إنذار مبكر على أراضيها، عدته إيران - وروسيا كذلك - تهديداً لها، كونه يهدف إلى حماية إسرائيل من أي هجوم إيراني محتمل.

وهكذا، تخدم الدراسة بأن إيران تقف اليوم على مفترق طرق أساسي، وستكون لقرارات السياسة الخارجية التي ستتخذها طهران عواقب، لا يمكن الرجوع عنها، على المنطقة وشركائها؛ فإذا اختار النظام الإيراني أن يتبع سياسة خارجية وإقليمية تتسم بتعاون أكثر، فإن غطاء الاستقرار والرخاء الذي نسجته تركيا سينتج بيئة إيجابية مساعدة لإيران لتدمج قدراتها مع الآخرين وتعمل من أجل الرفاه العام للمنطقة ككل. أما إذا أثرت طهران «بناء أمة» واتباع السياسات الطائفية، فإن النظام سيجازف بمزيد من التدهور في علاقاته البناءة مع شركاء ورعاة راسخين مثل تركيا.

من جهة أخرى، إن ميدان المناورة التركية المتأرجح بين الشرق والغرب يوفر للسياسة الخارجية التركية مرونة عالية. أما العداء الإيراني للغرب فهو يحرم طهران من مثل هذه المرونة في علاقاتها الخارجية. علاوة على ذلك، فإن مقاومة إيران للربيع العربي وطريقة تعاملها مع وضعها الداخلي يقود إلى نقاش وجودي جدي فيها. وفي الواقع، واجه النظام الإيراني عقب الربيع العربي أزمة أكثر عمقاً مما هو معروف ومريئ للخارج. والتوتر الأخير الذي لاحظناه في العلاقات التركية - الإيرانية هو في الحقيقة إسقاط على هذه الأزمة. وحقيقة أن تركيا ستظل دائماً محتفظة بهويتها الغربية، يعني أن الوضع الراهن الحالي في العلاقات التركية - الإيرانية لن يتطور أبداً ما لم تواجه إيران السخط الداخلي فيها وتعمل على حسمه.

أخرى على تعميق العلاقة مع الغرب وأوروبا سعياً لئيل العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. وهكذا تغدو تركيا الدولة الوحيدة القادرة على التحدث مع الغرب ومع بقية الدول في الوقت نفسه؛ الأمر الذي يفسح الطريق أمام تركيا لإيجاد مجتمع «ما بعد إقليمي» على أساس المواطنة الديمقراطية وما بعد القومية. وهو ما أعطى تركيا القدرة على تعزيز نفوذها في المنطقة.

وما ميّز سياسة تركيا في المنطقة، عدم سعيها لفرض نفسها كنموذج يُحتذى به، أو فرض طرائقها في التحول الديمقراطي أو المؤسسي على الآخرين، أو حتى محاولة إعادة إيجاد نموذج عثماني سابق؛ وخاصة لدى دول الربيع العربي التي عارضت هي نفسها النموذج التركي أو أي نموذج آخر في حد ذاته. لذلك ماتزال تركيا قادرة على تقديم مساعدة جوهرية للعملية الديمقراطية في دول الجوار، وخاصة عبر المشاركة بأفضل الممارسات في مجال التطوير الاقتصادي المستدام.

في المقابل، تعاملت إيران مع بلدان المنطقة، وخاصة بلدان الربيع العربي، بطريقة مغايرة؛ إذ في الوقت الذي ظلت تركيا بمنأى عن مسائل «بناء الأمة» وهندسة المجتمع والهوية الوطنية وتصدير الثورة، فإن إيران تبدو أكثر ارتباطاً بهذه الخلفية، وخاصة في تعاملها مع كل من العراق وسوريا. ولذا تبدو السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة محكومة بثلاثة مبادئ: تفضيل الإبقاء على الوضع القائم في المنطقة؛ وتصدير الثورة الدينية إلى الدول المجاورة؛ وحماية الأنظمة الشيعية المجاورة.

وهكذا، تعاملت إيران مع الانتفاضات العربية في بداياتها على أنها صحوة إسلامية ستعم المنطقة؛ لكن مع انتقال الاحتجاجات إلى سوريا رأت إيران فيها تحدياً خطيراً لمصالحها. وعند هذه النقطة راح يظهر الاختلاف بين المقاربتين التركية والإيرانية للتعامل مع تطورات المنطقة.

انطلاقاً من هذا التوتر القائم بين تركيا وإيران، على